

الروايات المنتقدة بسبب اختلاف نسخ صحيح البخاري

"دراسة تحليلية لانتقادات الإمامين أبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني الجياني"

د. شفاء علي الفقيه **

أ.د. أمين محمد القضاء *

تاريخ قبول البحث: ٢٠١١/٣/٢٩ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٠/١٠/٢٥ م

ملخص

يتناول هذا البحث دراسة الروايات المنتقدة بسبب اختلاف نسخ صحيح البخاري، وهي دراسة اقتصت بالأحاديث التي تعرضت للانتقاد من قبل الإمام الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي، والتي ذكرها الحافظ ابن حجر في هدي الساري، بالإضافة إلى الأحاديث التي نبه عليها أبو علي الغساني الجياني في كتابه تقييد المهمل، في الجزء الذي خصصه للتنبيه على أوهام رواة الصحيح، وذلك من خلال منهج التحليل والنقد؛ للوصول إلى صور هذا الاختلاف وأسبابه. وقد وجدت الدراسة أن أسباب هذه الاختلافات تعود إلى ثلاثة مصادر رئيسة؛ وهي أسباب تعلقت بالحديث نفسه، من مثل أن يكون في الحديث راوٍ مختلف عليه، الأمر الذي أدى إلى وجود أكثر من صورة لرواية الحديث، ومنها اختلافات كان مصدرها رواية الإمام الفريري للحديث، وهي قليلة، و أسباب تعود إلى رواة النسخ أنفسهم، وهي متفاوتة بينهم. وقد أثبتت الدراسة أن الاختلافات التي وقعت بين الرواة لا تأثير لها على صحة أحاديث صحيح البخاري وإنما هي اختلافات أمكن ضبطها وتحديد صورها، ومعرفة أسباب وقوعها. وقد بين العلماء وجه الصواب في كل منها. وخلصت الدراسة إلى أن وجود هذه الاختلافات دليل حي على صحة أحاديث الجامع الصحيح، من خلال الجهود العظيمة التي بذلها علماء السنة من محدثين ونقاد في تتبع وحفظ هذه الاختلافات والتنبيه عليها.

Abstract

This research is a study of the disputed narratives that were based on the differences in Saheih Albukhari versions. The study specializes in the critique of the traditional sayings (hadith) by Imam Aldar Qutni and Abi Masoud al-demashqee. This critique was illustrated in Alhafiz Ibn Hajer in (Hadi Alsar). In addition to the concerns that were raised by Abu Ali Algasani Aljaani in his book (Takyeed Almohmal). He dedicated a chapter to explain the illusions of the Saheih tellers who used critical analysis to draw the full scope of these differences.

The researcher has found the causes of these differences to be attributed to three factors: First, different and controversial versions of the Hadith which leads to having different versions for the same hadith. Second, Imam Alferberi's narration about the differences. Third, the different presentations of the same Hadith given by different tellers.

The study proves that the differences between the tellers of hadith have no effect on the reliability of Saheih Bukhari hadith. These differences were detected and identified, and their causes were explained by the Hadith scholars.

The study concludes that the existences of these differences serve as an evidence to the truthfulness of the correct collections of the traditional sayings (Hadith) which were the result of the great work by Sunah scholars who used scientific methods in seeking and documenting the differences.

* أستاذ، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

** أستاذ مساعد، جامعة الحدود الشمالية، السعودية.

المقدمة:

٤ ما أهم الأسباب والمسوغات التي أدت إلى وقوع

رواية صحيح البخاري في هذه الاختلافات؟
وفي هذه الدراسة سنحاول (نحن الباحثين) الإجابة على هذه التساؤلات من خلال التعريف بأبرز نسخ وروايات صحيح البخاري، ومن ثم تتبع صور الاختلافات التي وقعت والتعريف بأهمها، والتمثيل لكل منها. ومن ثم دراسة الأحاديث التي انتقدت من قبل بعض العلماء المتقدمين، بسبب اختلاف النسخ، وذلك من خلال منهج التحليل والنقد، حيث سنعرض هذه الانتقادات، ونناقشها ونحاول الاجتهاد في معرفة أسباب وقوع هذه الاختلافات التي كانت سبباً في إثارة الانتقادات.

وقد تناولنا الموضوع من خلال ثلاثة مباحث

كالآتي:

المبحث الأول: وجعلناه في مطلبين: حيث تناولنا في الأول: التعريف بأهم نسخ صحيح البخاري، وبحلقات الرواية للجامع الصحيح. والثاني: عرضنا فيه بعضاً من صور الاختلاف التي وقعت بين النسخ، وناقشنا بعضاً منها.

المبحث الثاني: وفيه عرض لعدد من الأحاديث المنتقدة من قبل المحدثين كالإمام الدارقطني (علي بن عمر ت ٣٨٥هـ)، والإمام أبي مسعود الدمشقي (ت ٤٠١هـ) والتي نكرها ابن حجر العسقلاني في مقدمته في الأحاديث المنتقدة، ونبه على بعضها أبو علي الغساني الجبلي، وكان لاختلاف النسخ علاقة بها.

المبحث الثالث: تحليل الاختلافات والانتقادات التي وجهت لصحيح البخاري في كتاب الإمام أبي علي الحسين بن محمد الغساني المعروف بالجبلي (٤٩٨هـ)، والمسمى تقييد المهمل، وبيان أسبابها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج حول الاختلافات في نسخ صحيح البخاري، وأثرها على ما انتقد في صحيح البخاري.

المبحث الأول

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى، وحفظ لهذه الأمة مصادر دينها، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فقد اهتم العلماء اهتماماً كبيراً بالجامع الصحيح للإمام البخاري، من مختلف الجوانب الحديثية من شرح لأحاديثه، وبيان لغريب ألفاظه، وجمع لطرق رواياته، وتصنيف مستخرجات على أحاديثه، ومن المسائل التي لاقت عناية هؤلاء العلماء مسألة الاختلاف بين نسخ الجامع الصحيح للإمام البخاري والأوهام التي وقعت من بعض رواة الصحيح، فقد روى الجامع الصحيح عن الإمام البخاري عدد كبير من الروايات اشتهر منهم خمسة رواة، اشتهرت رواياتهم في الأمصار، وكثر تلامذتهم، ولكن وقعت بعض الاختلافات بين أصحاب هذه الروايات ظهرت من خلال النسخ المروية للجامع الصحيح، فكان هذا سبباً من أسباب نقد العلماء لبعض الأحاديث في صحيح البخاري، واستغلال البعض الآخر لهذا الأمر في إثارة الشبهات والانتقادات حول صحيح البخاري، وحول عناية المحدثين برواية الجامع الصحيح للإمام البخاري.

وظهور هذه الانتقادات قديماً وحديثاً أدى إلى ظهور الحاجة لوجود دراسات تحليلية متخصصة تُعنى بمسألة الفروقات والاختلافات التي وقعت بين روايات صحيح البخاري، وتظهر جهود المحدثين في ضبطهم وعنايتهم بصحيح البخاري.

ولذا فإن هذه الدراسة تعد نموذجاً أرينا من خلاله تسليط الضوء على هذا الموضوع، لإزالة الهبة والرهبية من خوض غمار مسألة الاختلافات التي وقعت، وحل بعض الإشكالات التي أثرت حول هذه المسألة.

ولذا فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ ما أهم نسخ صحيح البخاري التي وقعت فيها الاختلافات؟

٢ ما طبيعة هذه الاختلافات وصورها؟

٣ هل هناك أحاديث انتقدت بسبب اختلاف النسخ؟

المطلب الأول: التعريف بأهم نسخ صحيح البخاري:

روي صحيح البخاري من خمسة طرق رئيسة اندثر بعضها وبقي بعضها الآخر، وهذه الطرق هي:

١- طريق حماد بن شاكر بن سوية أبو محمد الوراق النسوي، كان يعرف بأبي محمد النسفي، وهو ثقة مأمون توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة، وروى عنه الصحيح كل من أحمد بن محمد بن ربيع النسوي. ويكر بن محمد بن جعفر، وأبو أحمد قاضي بخارى^(١).

٢- وإبراهيم بن معقل النسفي (٢٩٤هـ) قاضي نسف، وأشهر الرواة عنه ممن روى الصحيح أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الفضل صالح بن شاذان المتوفى (٣١٨هـ).

٣- وأبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفربري^(٢) المتوفى (٣٢٠هـ)، وكان ثقة حافظاً ورعاً، وهو أشهر من روى عن البخاري الصحيح، وقد تواتر عنه الصحيح لكثرة من نقل عنه الصحيح^(٣).

٤- والقاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي والمتوفى سنة (٣٣٠هـ). حيث سمع مجالس أملاها البخاري في بغداد في آخر قدمة قدمها البخاري^(٤).

٥- وأبو طلحة منصور بن قرينة البزدوي (٣٢٩هـ)، وهو آخر من حدث "بالجامع الصحيح" عن البخاري^(٥)، وروى عنه الصحيح أحمد بن عبد العزيز.

٦- وطاهر بن محمد بن مخلد النسفي، ولكن لم تعرف له رواية عن أحد، فقد ذكره محمد بن طاهر المقدسي ممن روى الصحيح عن البخاري^(٦).

وهؤلاء هم أصحاب الحلقة الأولى عن البخاري، فهم أشهر تلاميذ البخاري ممن روى الجامع الصحيح عنه.

وقد اشتهر منهم الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي، قاضي نسف وأشهر الرواة عنه من أصحاب الحلقة الثانية: أبو صالح خلف بن محمد الخيام البخاري، وأبو الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني وكذلك اشتهر الإمام الفربري برواية الصحيح،

وامتاز الإمام الفربري عن غيره من رواة الصحيح بأنه سمع الصحيح مرتين عن الإمام البخاري، المرة الأولى كانت بفربر في سنة ثمان وأربعين ومئتين، ومرة ببخارى في سنة اثنتين وخمسين ومئتين^(٧).

وقد كثر رواة الصحيح عن الفربري وأشهر الرواة عنه اثنا عشر راوياً: هم من أصحاب الحلقة الثانية لصحيح البخاري اذكر أسمائهم كالاتي:

١. أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي (ت ٣٧٦هـ)^(٨).

٢. أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حمويه السرخسي (ت ٣٨١هـ)^(٩).

٣. أبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني (ت ٣٨٩هـ)^(١٠)، سمع الصحيح من الفربري بفربر في ربيع الأول سنة عشرين وثلاث مئة أي قبيل وفاة الفربري بسبعة شهور^(١١).

٤. أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن الحافظ (ت ٣٥٣هـ)، وقد قال القاضي عياض: "أتقن ابن السكن روايته لصحيح البخاري، فأكثر منشور أحاديثه ومختل روايته وهي عنده متقنة صحيحة أتقنها وصححها من سائر الأحاديث الواقعة في الكتاب وغيره"^(١٢).

٥. والفقيه أبو زيد محمد بن أحمد المروزي (ت ٣٧١هـ) وهو من أجل من روى الصحيح عن الفربري، ومن رواة الصحيح عنه الأصيلي والقابسي وأبو نعيم الأصبهاني^(١٣).

٦. وأبو أحمد محمد بن مكي بن يوسف أبو محمد الجرجاني، سمع ببغداد أبا القاسم البغوي، وحدث بالجامع الصحيح عن أبي عبدالله محمد بن يوسف الفربري، وقد رواه عنه ببغداد، حدث عنه أبو نعيم الأصبهاني، ومحمد بن الحسن الأهوازي، والأصيلي^(١٤).

البخاري المرمّاة الأولى كانت بفربر في سنة ثمان وأربعين ومئتين، ومرة ببخارى في سنة اثنتين وخمسين ومئتين^(٢٠).

وكما هو معروف فقد حدث الإمام البخاري بكتابه الصحيح عددا كبيرا من الرواة، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في انتشار الجامع الصحيح واشتهاره بين الناس وكثرة رواته.

وقد كثر الرواة لصحيح البخاري، وتعددت مجالس السماع والإملاء مع طول المدة الأمر الذي كان له دور في ظهور بعض الاختلافات بين رواة الصحيح، قال الإمام النووي: "كان أهل البصرة يعدون خلف البخاري في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسوه في الطريق، ويجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه ... وروينا عن الحافظ صالح بن محمد جزرة قال: كان البخاري يجلس ببغداد، وكنت أستملى له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفاً. وروينا عن محمد بن يوسف بن عاصم، قال: كان للبخاري ثلاثة مسمولين، واجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفاً"^(٢١).

وكما هو معلوم فإن الإمام البخاري استغرق في تأليف كتابه ست عشرة سنة، صنّفه من ستمائة ألف حديث^(٢٢)، وبعد فراغه من تصنيفه عرضه على يحيى ابن معين (المتوفى سنة ٣٣٣هـ)، وعلي ابن المدني (المتوفى سنة ٢٣٥هـ)، وأحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ) فاستحسنوه^(٢٣).

وعلى هذا فلا بد أن تأليف الجامع الصحيح قد تم قبل وفاة مصنفه بثلاثة وعشرين عاماً على الأقل، فالبخاري توفي رحمه الله سنة (٢٥٦هـ)، وطول هذه الفترة بعد تأليف الصحيح من قبل البخاري مكن آلاف المستمعين في حلقات الدرس من سماع الكتاب كله أو بعضه عن الإمام البخاري^(٢٤).

إضافة إلى هذا فإن الإمام البخاري كان من عاداته مراجعة ما يكتب ويصنّف، وهذا الأمر قد يحدث بعض التغيير أو التبديل في كتبه من قبله بسبب المراجعة،

٧. وأبو علي محمد بن عمر بن شبيب، وقد سمع الصحيح في سنة ست عشرة وثلاث من أبي عبدالله الفرّ بري^(١٥).

٨. أبو حامد أحمد بن عبد الله النعيمي. روى عنه الصحيح أبو عمر عبد الواحد بن أحمد المليحي الهروي^(١٦).

٩. وأبو علي بن إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني (ت ٣٩١هـ)، وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفرّ بري عالياً. سمعه منه في سنة عشرين وثلاث مئة^(١٧).

١٠. وأبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخصيكي^(١٨).

١١. أبو بكر محمد بن أحمد بن مت الاثتخني.

١٢. محمد بن خالد بن الحسن، وقد روى عنه الإمام الخطابي تنمة صحيح البخاري عن الفرّ بري، حتى يستوفي ما فاتته من آخر رواية إبراهيم النسفي لصحيح البخاري^(١٩).

ومن أشهر رواة الصحيح في الطبقة الثالثة ممن نبّه العلماء على الاختلافات في نسخهم للصحيح:

٣. الإمام أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي (ت ٣٩٢هـ) ويروي عن اثنين من أصحاب الفرّ بري وهم أبو زيد المرزوي، وأبو أحمد الجرجاني.

٤. والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي (ت ٤٠٣هـ) ويروي عن اثنين من أصحاب الفرّ بري، وهم أبو زيد المرزوي، وأبو أحمد الجرجاني، وغيرهم.

٥. والإمام أبو زر الهروي عبد بن أحمد (٤٣٤هـ)، ويروي الصحيح عن ثلاثة من أصحاب الفرّ بري وهم أبو إسحاق المسملي، وأبو محمد الحموي السرخسي، و أبو الهيثم الكشميهني.

وسبب وقوع الاختلافات بين هؤلاء الرواة تحديداً، يعود إلى أن رواية الفرّ بري اشتهرت على بقية الروايات الأخرى فقد امتازت رواية الإمام الفرّ بري عن غيره من رواة الصحيح بأنه سمع الصحيح مرتين عن الإمام

وهذه ظاهرة طبيعية عند العلماء الذين كانوا يحرصون على مراجعة مؤلفاتهم.

والدليل على أن الإمام البخاري كان ممن يحرص على مراجعة ما يكتب وينظر فيه، ما قاله محمد بن أبي حاتم الوراق حيث قال: "كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القبط أحيانا، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ الفداحة فيورى نارا بيده ويسرج ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه" (٢٥).

ولهذا أكدته تلميذه الفرّ بري الذي لازمه وأخذ عنه الصحيح حيث أورد الخطيب البغدادي قوله:

قال محمد بن يوسف الفرّ بري: "كنت عند محمد ابن إسماعيل البخاري بمنزله ذات ليلة فاحصيت عليه أنه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثماني عشرة مرة" (٢٦).

كل هذه الأمور كانت سببا في ظهور بعض الاختلافات بين الروايات وبخاصة لرواة الطبقة الأولى عن الإمام البخاري في بعض الأحاديث والتراجم، وهذه مسألة لا تتقص أو تشكك في صحة ودقة نسخ صحيح البخاري.

المطلب الثاني: صور الاختلاف التي وقعت بين النسخ:

تعددت صور الاختلاف التي وقعت بين نسخ صحيح البخاري بين رواة كل حلقة من حلقات الرواة؛ منها زيادة أو نقص في أحاديث بعض النسخ على الأخرى، ومنها الاختلاف في التراجم وقد يكون في أسانيد الروايات ورجال الإسناد، أو قد يقع الاختلاف في المتن بالزيادة أو الحذف أو إبدال لفظ مكان لفظ، وفيما يأتي توضيح لبعض هذه الصور.

الصورة الأولى: اختلاف عدد الأحاديث بين رواة الصحيح عن الإمام البخاري:

وقد وقع هذا الاختلاف لعدد من رواة الصحيح،

ومنهم إبراهيم بن معقل النسفي فإنه روى الصحيح عن البخاري، ولكن فاتته منه قدر يسير لم يروه مباشرة عن الإمام البخاري رواه عنه بالإجازة، وقد ذكر هذا الأمر الإمام الخطابي في مقدمة شرحه على الصحيح (٢٧).

ودليل ذلك ما رواه أبو علي الغساني، محدث الأندلس حيث قال: "وروينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن معقل أن البخاري أجاز له آخر الديوان من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النسفي من الجامع؛ لأن في رواية إبراهيم النسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رواية الفربري. قد أعلمت على الموضوع في كتابي، وذلك في باب قوله تعالى: "يريدون أن يبدلوا كلام الله". روى النسفي من هذا الباب تسعة أحاديث آخرها: إن بعض حديث عائشة في الإفك، ذكر منه البخاري كلمات استشهد بها وهو التاسع من أحاديث الباب خرّجه عن حجاج، عن النميري... وروى الفربري زائدا عليه من أول حديث قتيبة عن مغيرة... إذا أراد عدي أن يعمل سينة فلا تكتبها عليه". إلى آخر ما رواه الفربري عن البخاري من الديوان، وهو تسع أوراق من كتابي" (٢٨).

الصورة الثانية: حذف بعض الأحاديث من بعض النسخ في مواضع معينة، وإثباتها في نسخ أخرى:

ومثال ذلك: مجموعة من الأحاديث والتراجم علق عليها الإمام ابن حجر وبين أنها غير موجودة في رواية أبي ذر الهروي، في مواضع معينة من الصحيح، ولكنها وجدت في مواضع أخرى. ومن هذه المواضع:

ما وقع في كتاب فضائل الصحابة مناقب قرأه رسول الله ﷺ حيث وقع أكثر من اختلاف منها:

(١) سقوط ترجمة مضافة لنفس ترجمة الباب، مع سقوط

حديث معلق عن فاطمة.

قال ابن حجر: "راد غير أبي ذر في هذا الموضع" و"منقبة فاطمة عليها سلاّ هنت النبي ﷺ قال النبي ﷺ: فاطمة سيأتي

(٣) اختلاف الروايات في تعيين أسماء شيوخ البخاري أو أحد الرواة في السند: ومثاله: ما جاء في رواية ابن السكن تقييداً لراوٍ مهمل وهو يزيد فنسبه وقال يزيد بن زريع، في حين ورد مهملًا في بقية الروايات عن الفرّ بري. مع مخالفة ذلك ما رجحه المحدثون من أنه يزيد ابن هارون^(٣٥).

ثانياً: اختلافات وتصحيقات وقعت في متون الأحاديث: ولها صور متعددة:

(١) الاختلاف في ضبط كلمة: ومثاله: ما جُي رِ وَايَةَ كَلِّمْ مِيَهْنِي وَ (كُضِبِم) أَوْلَهُ، وَ لَغَيْرِ الْكُشْمِيَهْنِي وَ كَسْبِ بَقْتَح أَوْلَهُ^(٣٦).

(٢) وقد يكون حذف جملة ما في المتن أو زيادتها: ومثال الحذف ما جاء في كتاب التيمم، باب قول الله تَعَالَى فَلَمَّا تَجَدُّوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ^(٣٧).

قوله (وَلَيْسُوا عَلَى مَوَالِمِيسَ مَعَهُمْ مَاءٌ) كَذَا لِلأ كَثْرٍ فِي المَوْضِعِ عَيْرِ مَسَقَطِ الجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ فِي المَوْضِعِ الأَوَّلِ مِنْ رِ وَايَةَ أَبِي ذَرٍّ^(٣٨).

(٣) وقد يقع الاختلاف باستبدال لفظ مكان آخر: ومن ذلك قوله: (أَلَا أَعْلَمُكُمْ) فِي رِ وَايَةَ أَبِي ذَرٍّ وَهُوَ لَفْظُ الحَدِيثِ الَّذِي أَوْ رَدَهُ فِي جَمِيعِ طُرُقِهِ وَ فِي رِ وَايَةَ الأَصْحَابِ عَيْرِ فَكَمْ كَأَنَّهُ مَذْكُورٌ بِالمَعْنَى حَمَلًا عَلَى تَرَادُفِهِمَا هُنَا^(٣٩).

ثالثاً: اختلافات في صيغ التَّحْمَلِ والأداء: مثل أن يقع إبدال صيغة بصيغة ومثال ذلك:

- قَوْلُهُمُ (دَتْنَا هِشَقِم) عِنْدَ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ أَتْبَانَا هِشَامٌ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ^(٤٠).

رابعاً: اختلاف الروايات في عناوين الكتب والأبواب إثباتاً وحذفاً، تقديماً وتأخيراً: وهذا له صور متعددة منها حذف لفظ باب من أحد الروايات، أو إيراد البسطة بعد أو قبل الترجمة، ومنها حذف عبارة من الترجمة أو زيادتها وغيره، ومنها إيراد أحاديث ما تحت باب في أحد

موصولاً في باب مفرد ترجمته: "منقبة فاطمة" وهو يقتضي أن يكون ما اعتمده أبو ذر أولى^(٣٩).

(٢) وسقط حديث مسور بن مخرمة^(٣٠)، وحديث عائشة^(٣١) من نفس الباب من نسخة أبي ذر والنسفي، ولكنهما أوردا الحديث في باب مناقب فاطمة.

قال ابن حجر: "... ثم ذكر حديث المسور: فاطمة بضعة مني فمن اغضبها اغضبني" وهو طرف من قصة خطبة علي ابنة أبي جهل وسيأتي مطولاً في ترجمة أبي العاص بن الربيع قريبا، وحديث عائشة: إن النبي ﷺ سارها بشيء فبكت" الحديث ... وهذان الحديثان لم يقعا في رواية أبي ذر وثبتا لغيره، ولم يذكرهما النسفي أيضاً؛ والسبب في ذلك أن حديث المسور يأتي بإسناده ومثته في مناقب فاطمة وحديث عائشة مضى بإسناده ومثته في علامات النبوة^(٣٢).

قلت: من خلال ما سبق نجد أنه لا يوجد حذف، أو زيادة في حديث، وإنما هو تصرف من رواة النسخ في مسألة الترتيب في بعض المواضع، واجتهادهم في ذلك، و يعد هذا من باب الاختلاف في التقديم والتأخير في النسخ.

الصورة الثالثة: وهي اختلافات وقعت إما في الإسناد أو في المتن أو في ترجمة الباب أو في المتابعات، ولها صور متعددة:

أولاً: اختلافات وتصحيقات وقعت لرواة الصحيح في أسانيد الأحاديث: ولها صور متعددة منها:

(١) تصحيف اسم (عمرو بن خالد) في نسخة أبي ذر إلى (عمر بن خالد)^(٣٣).

(٢) حذف راو ما في السند: ما ذكره الجبائي: أنه سقط من رواية أبي زيد المروزي (إبراهيم) وكان في كتابه الأعمش عن الأسود، ذكر ذلك أبو الحسن القاسبي وعبدوس، وهو وهم^(٣٤). في حديث قُتَيْبَةَ بِنِ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ الأَصْحَابِ عَمَشَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عِلَالٍ سَوَدَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا تَقَرَّرَ سَوَّلَ اللهُ ﷺ جَابِلًا لِيُؤَدِّيَ نَهْلًا لَصَلَاةٍ ...!

وفي هذا المبحث قمنا بعمل دراسة تطبيقية لبعض الأحاديث التي تعرّضت للانتقاد من قبل الإمام الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي، ذكرها الحافظ بن حجر في هدي الساري، بالإضافة إلى الأحاديث التي نبه عليها أبو علي الغساني الجبائي في كتابه تقييد المهمل في الجزء الذي خصصه للتبويب على أوام رواة الصحيح، والذي حرص فيه على نقل انتقادات وتعليقات أبي مسعود الدمشقي، وغيره من العلماء.

وتناولنا في هذا المبحث سبعة أحاديث منتقدة أوردها الإمام ابن حجر في هدي الساري (مقدمة فتح الباري) منها أحاديث انتقدها الدارقطني وهي أربعة أحاديث، وثلاثة أحاديث انتقدها أبو مسعود الدمشقي، وحديث واحد انتقده الإمام عبد الغني بن سعيد الأزدي. و كان للاختلافات التي وقعت بين نسخ صحيح البخاري علاقة بها.

وقد هدفتنا من وراء هذا المبحث إلى تقديم نماذج توضح للمتخصصين كيفية التعامل مع هكذا نوع من الاختلافات، فحتى لو كان الأمر متعلق باختلاف في نسخ الصحيح، إلا أن الأمر مجاله واسع ومفتوح أمام أي باحث لدراسة مثل هذه الاختلافات والتوصل إلى وجه الصواب فيها.

الحديث الأول من الأحاديث المنتقدة:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ دُنَيْنٍ عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ اللَّغَيْرَ عَبْدَلَيْبِ بْنِ الدُّنَوَابِيِّن مَلَعْنَهُ... الحديث (٤٥).

موضع النقد: انتقد الدارقطني إخراج البخاري لهذا الحديث بهذا الإسناد الذي جعل فيه محمد بن سنان بسر ابن سعيد شيخاً لعبيد بن حنين، وإنما هو رفيقه في رواية هذا الحديث. قال الدارقطني: "هذا السياق غير محفوظ، واختلف فيه على فليح؛ فرواه محمد بن سنان هكذا، وتابعه المعافي بن سليمان الحراني، ورواه سعيد ابن منصور ويونس بن محمد المؤنن وأبو داود الطيالسي عن فليح عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين وبسر بن

الروايات، وعدم إيرادها في روايات أخرى.

- ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن حجر من سَقَطَ لَفْظُ "بَلَيْنٌ" رِوَايَةً أَبِي ذَرٍّ ، وابن عساكر، وكذلك سقطت الترجمة من رواية القابسي وغيره (بدء الأذنان) (٤١).

- وكذلك ما جاء في نسخة أبي ذر من زيادة في باب مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْقَرْ أَجَعِ فِيهِ حَتَّى يَبْعَرَ فَفَقَّرَ لَهُ: بِأَبٍ مَنْ سَمِعَ شَيْئًا أَبُو ذَرٍّ فَلَمْ يَفْهَمْهُ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ (٤٢).

- ومن الأمثلة على التفرد: ما وقع للحموي في باب الاستسقاء حيث انفرد بترجمة لم يثبت تحتها شيء من الأحاديث، قال ابن حجر العسقلاني: قوله باب: "انتقام الرب ﷻ من خلقه بالفحط إذا انتهكت محارمه"، هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر، قال ابن رشيد: "كأنها كانت في رقعة مفردة فأهلها الباؤون، وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثاً. وأليق شيء بها حديث عبد الله بن مسعود يعني المذكور في ثاني باب من الاستسقاء، وأخر ذلك ليقع له التغيير في بعض سنده كما جرت به عادته غالباً فعاقه عن ذلك عائق والله أعلم" (٤٣).

خامساً: اختلافات وقعت في المتابعات التي يوردها البخاري، من زيادة أو حذف أو إبدال: ومثال ذلك ما وقع: من حذف في المتابعة التي أوردها البخاري بعد حديث فليح بن سليمان، حيث جاءت رواية إبراهيم بن معقل النسفي بدون لفظ (وحديث جابر أصح) (٤٤).

المبحث الثاني

الأحاديث التي انتقدها العلماء

لقد حظي موضوع الاختلافات بين النسخ باهتمام بعض العلماء، وعلى رأسهم الإمام أبو مسعود الدمشقي (ت ٤٠١هـ) في كتابه الأطراف على الصحيحين، والإمام أبو علي الجبائي الغساني (٤٩٨هـ) في كتابه (الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة)، بالإضافة إلى ما وقع من استراكات للإمام الدارقطني في (استراكاته على البخاري ومسلم).

سعيد جميعاً، عن أبي سعيد^(٤٦).

ويرد على هذا النقد بأمور الأول: ما ذكره الإمام الجبائي أن هذه الرواية هي من طريق ابن السكن وأبي أحمد الجرجاني وهما من روة الصحيح عن الإمام الفربري^(٤٧)، وقد ذكر ابن السكن تعليقا للبخاري يوضح فيه مصدر الخل، حيث نقل ابن السكن في زوائده على الصحيحين عن الفربري عن البخاري أنه قال: "هكذا حدث به محمد ابن سنان، وهو خطأ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف". وعلى هذا فانتقاد الدارقطني هو انتقاد لرواية ابن السكن وأبي أحمد الجرجاني.

قلت: يؤكد البخاري في قوله أن الرواية بهذه الصورة خاطئة، ونلاحظ أنه نسب صيغة التحديث إلى محمد بن سليمان فلم يقل البخاري أن فليحا حدث به هكذا، خاصة وأن الحديث روي عن فليح بصورته الصحيحة، وهذا ما أكدته ابن حجر في مقدمة الفتح^(٤٨)، ولكنه لم يستبعد أن الخطأ ربما وقع من فليح عندما حدث محمد بن سنان، واعتبر رواية المعافي بن عمران دليلاً مؤيداً على ذلك، حيث قال: ". . . ولم يبق إلا أن محمد ابن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان..."^(٤٩).

والثاني: أن رواية الأصيلي عن شيخه أبي زيد المرزوي، ورواية أبي زر الهروي عن شيوخه الثلاثة جمعهم عن الفربري، عن محمد بن سنان قال: "نا فليح قال: نا أبو النصر، عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد الخدري..."^(٥٠). أي بحذف بسر بن سعيد، فلم يرو هؤلاء الرواية المنتقدة في نسختها، وهذا ما أشار إليه اليونيني وصححه^(٥١). وفي هذا رد على الإمام الدارقطني في أن الإمام البخاري ما كان يفوته مثل هذا الخطأ.

وأما عن تعليق وقوع هذا الاختلاف في نسخ الصحيح: فأقول بأنه لا تعارض فيه فقد ذكر الجبائي أن

الرواية المنتقدة رواها ابن السكن وأبي أحمد الجرجاني عن الفربري بصورتها المنتقدة، مع الإشارة إلى وقوع الخطأ، وذكر التصحيح من خلال إيراد كلام البخاري ونقده لرواية محمد بن سنان، في حين جاءت رواية أبي زيد المرزوي، ورواية شيوخ أبي زر كلهم عن الفربري بنكر وجه من الوجوه الصحيحة للرواية. ولا تناقض في هذا التصرف، وقد لا يكون سبب وقوع هذا الاختلاف أصحاب الفربري وإنما الإمام الفربري نفسه، فقد يكون روى الحديث مرة مع بيان قول شيخه البخاري وتحديد موضع الخطأ وبيان التصويب، وتارة بنكر وجه الصواب دون الإشارة إلى موضع الخطأ.

الحديث الثاني: من الأحاديث المنتقدة:

٤٨٦ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو تَمِيمَةَ يَدِينِي بِنِ وَأَضْحَجَ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَارِثٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذْ كَانَ يَوْمَ مَيْدَانَ الطَّرِيقِ . تَابِعِيُونِسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ جَابِرٍ أَصَحُّ^(٥٢).

في هذا الحديث عدد من الأمور المشككة، منها اختلافات وقعت بين الرواة عن الصحيح، والثانية اشكالات وقعت في روايات الحديث نفسه عن فليح بن سليمان. وسأناقش هنا انتقاد أبي مسعود الدمشقي لهذا الحديث واعتبار أنه من رواية أبي هريرة لا جابر رضي الله عنهما^(٥٣).

فقد ذكر الجبائي أن الحديث هكذا روي عن أبي الحسن القاسبي، وأبي محمد الأصيلي، وأبي زر الهروي. ولكن ابن السكن زاد في روايته بعد حديث أبي تميملة قوله: تَابِعِيُونِسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سَعِيدِ حَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ" وبهذا فقد جعل لسعيد بن الحارث شيخين.

وقد انتقد أبو مسعود الدمشقي تصحيح البخاري لرواية جابر، فقد اعتبر أبو مسعود في أطرافه أن رواية يونس بن محمد عن فليح عن سعيد بن الحارث، إنما هي من مسند أبي هريرة، لا من مسند جابر. فقال: "وإنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لا عن جابر".

الحديث الثالث:

حديث عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبالر ح من عن عروة عن زينب عن أم سلمة رضي الله عنهنكوت إلى رسول الله ﷺ. وحدثني محمد بن عبالر ب حدثنا أبو وان يحيى بن أبي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة رضي الله عنها ورج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال وهو بمكة أرا الخرج ولم تكن أم سلمة طافت... (٥٧) الحديث.

موضع الانتقاد:

(١) انتقد الدارقطني إخراج البخاري للحديث من طريق أبي مروان عن هشام بن عروة منقطعاً، دون ذكر زينب. قال الدارقطني: "أخرج البخاري حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال لها إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون" الحديث وهذا منقطع وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة. ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة عن ذلك في الموطأ (٥٨). (٢) وانتقد الجياني رواية أبي محمد الأصيلي عن الفربري للحديث، من طريق عروة عن زينب عن أم سلمة، متصلاً، وقد خالف بهذا رواية الصحيح فقد رواه ابن السكن وعبدوس عن أبي زيد وغيرهم مرسلًا لم يذكر بين عروة وأم سلمة زينب. وهو الصحيح والمحموظ (٥٩).

الرد على الانتقادات:

— روى الإمام البخاري الحديث متصلاً من رواية مالك، ولكنه عطفه على رواية هشام بن عروة ورواه دون ذكر زينب؛ لأنها الرواية المحفوظة. مع تقديم رواية مالك المتصلة التي لا خلاف عليها.

— أورد الجياني في التقييد أربع متابعات لأبي مروان الغساني بعدم ذكر زينب بخلاف رواية حفص بن غياث.

— نقل ابن حجر في الفتح كلاماً للإمام أحمد بن حنبل نبه فيه على أن هناك تغايراً بين رواية البخاري

واستدل بكلامه على الآتي: رواية محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، ورواية الهيثم بن جميل عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة.

الرد على هذا الانتقاد:

رد أبو علي الجياني على أبي مسعود الدمشقي بأمر عدة:

١. إخراج أبي بكر بن أبي شيبة الحديث في مسنده عن يونس بن محمد من مسند جابر، وكذلك فعل أبو نعيم في مستخرجه، والبرقاني كذلك، وأبو جعفر العقيلي في مصنفه كلهم عن يونس من طريق جابر ﷺ. وبين أن هذا تأكيداً على صحة ما رجحه البخاري، وصححه.
٢. أن الترمذي صرح بأن أبو تميلة وعيسى بن يونس رويهما عن فليح عن سعيد عن جابر، وقد وافق البخاري في أن رواية جابر هي أصح (٥٤).
٣. قال أبو علي الجياني: "كذا وقع عنده يقصد ما رواه ابن السكن والظاهر أن هذا الإصلاح من قبله، والتخليط فيه من دون البخاري" (٥٥). وقال أيضاً: "وقول البخاري صحيح، ومتابعة يونس بن محمد لأبي تميلة صحيحة".
٤. كما أن الحافظ بن حجر أيد أبا علي الجياني بما ذهب إليه. وقد رجح هو والجياني وغيره من العلماء أن الحديث روي على صورتين.

قلت: الحديث روي من طريق جابر وأبي هريرة وكلا الطريقين صحيح ولكن يبدو أن طريق جابر أصح وهذا ما أيده البخاري، إن وقوع أصحاب الفربري في مثل هذا الاختلاف قد سببه الامام الفربري، فأصحابه هم من اختلفوا عليه، وما أورده علي بن السكن وأبي ذر ساهم في التأكيد على صحة ما أخرجه البخاري.

كما أن ابن حجر رجح أن يكون مصدر الوهم هو فليح بن سليمان (٥٦) ذلك أن معظم العلماء ضعفوه، وما أراه أن البخاري روى له في عدة مواضع انتقاها له انتقاء، ونبه بعد ذلك على روايات أخرى له.

الساري، فنقل قول أبي ذر الهروي، وذكر عدداً من طرق الحديث ثم توصل إلى نتيجة مفادها أن هذا الخطأ هو من سبق القلم، والوهم فيه من غير البخاري^(٦٣).

الرد على الانتقاد:

١- لقد أخرج الإمام البخاري هذا الحديث في غير موضع الانتقاد في ثلاثة مواضع أخرى، في الحج واللباس والأنبياء وكلها عن مجاهد عن ابن عباس^(٦٤).

٢- إن تعدد الطرق وكثرتها عن ابن عباس، والتي أشار لها الجياني، وذكرها ابن حجر في الفتح؛ يجعل أمر هذه الرواية بين، لا يمكن أن يخفى على البخاري.

٣- وإخراج الإسماعيلي للحديث في مستخرجه من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل وقال فيه "عن ابن عباس"، ولم يتعبه كعادته. وكأن الإمام ابن حجر يشير إلى أن هناك احتمالاً لافي أن النسخة التي اعتمدها الإسماعيلي لم ترد فيها الرواية عن ابن عمر، وإلا كان الإسماعيلي علق عليها.

٤- قول أبي ذر الذي يشير إلى أن الخطأ مصدره رواية الفرّ بري، ومن ثم رواية أبي ذر للحديث في نسخته من طريق ابن عباس^(٦٥).

كل هذه المؤشرات والقرائن استدلت بها بعض الحفاظ على أن الوهم ليس من البخاري، وإنما يبقى الاحتمال أنه من سبق القلم أو أنه من الفرّ بري.

قلت: يلاحظ هنا أن الاختلاف الذي وقع بين الروايات ساهم في إظهار وجه الحق، وبيان مصدر الوهم؛ فرواية ابن السكن وأبي أحمد المرزوي ساعدت على تجلية موقف البخاري من رواية شيخه محمد بن سنان، ثم جاءت رواية أبي زيد المرزوي وشيوخ أبي ذر الهروي لتؤكد على عدم احتجاج البخاري برواية محمد بن سنان بصورتها. وفي هذا فائدة هامة تشير إلى أهمية هذه الاطلاع على الاختلافات لما فيها من فوائد.

وبين الرواية التي ساقها الدارقطني، فرواية الدارقطني في صلاة الصبح يوم النحر، ورواية البخاري في صلاة الصبح يوم الرحيل من مكة^(٦٥).

- ذكر العلماء أن إمكانية سماع عروة من زينب واردة وبقوة لأن عروة أدرك من حياتها نيفا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد.

- أما اختلاف نسخة الأصيلي وما وقع فيها فإن الأصيلي خالف كل الرواة عن الفرّ بري في روايته حديث هشام متصلًا، ويبدو أنه وهم في ذلك لوجود أصل الخلاف في رواية الحديث من طريق هشام بن عروة من قبل رواة الحديث.

الحديث الرابع:

وهو حينئذٍ مَدُّ بِنِ كَثِيرٍ نَا إِسْرَائِيلَ أَخْبَرَ نَا
عُثْمَانَ بِنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ مَجْرَدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّنَسَى عِيْمُوسَى وَأَبْرَاهِيمَ فَأَمَّا
عِيْسَى فَأَحْمَرُ جَعْدٌ عَرِيضُ الصَّدْرِ وَأَمَّا مُوسَى فَأَدَمُ جَسِيمٌ
سَبَطُ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ الزُّطِّ^(٦٦):

موضع الانتقاد:

هذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها أبو مسعود الدمشقي على الإمام البخاري وحكم فيها بخطأ البخاري، ومخالفته لبقية الروايات إذ إن الحديث محفوظ عن ابن عباس وليس عن ابن عمر.

قال أبو مسعود الدمشقي: "كذا رواه البخاري عن ابن كثير عن إسرائيل عن عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر، وخطأ في قوله ابن عمر، وإنما رواه محمد بن كثير وإسحاق بن منصور السلولي وابن زائدة ويحيى بن آدم وغيرهم عن إسرائيل عن عثمان ابن المغيرة عن مجاهد عن ابن عباس، وقد نبه أبو ذر في نسخته على ذلك"^(٦٦).

وذكر الإمام الجياني هذا الانتقاد في كتابه تقييد المهمل وبينه ولم يرد عليه وكأنه أيد ما انتقده أبو مسعود الدمشقي.

ولكن الإمام ابن حجر ناقش هذا الحديث في هدي

الحديث الخامس:

وهو حديث أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ هَبَّابُ التَّقْفِيُّ حَدَّثَنَا الدَّعْنَةَ عَنْ كُرْمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .
 أَنَّ أَمْرًا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَغْتَبُ عَلَيْهِ فِي خَلْقٍ وَلَا دِينَ ...» (٦٥) الحديث.

موضع النقد:

(١) انتقد الدارقطني الإمام البخاري في هذا الحديث بسبب إخراج الحديث من طريق أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ بن عبد موصولاً، وقد خالف أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ أصحاب عبد الوهاب الثقفي في رواية الحديث موصولاً، وقد رواه أصحاب الثقفي مرسلًا، بالإضافة إلى مخالفته رواية حماد بن سلمة، وأصحاب خالد الحذاء، جميعهم روه مرسلًا.

(٢) زاد أبو ذر الهروي في نسخته عن شيخه المستملي والكشميهني (٦٦) بعد حديث أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ عن ابن عباس قول للبخاري ذكر فيه: "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يُتَابَعُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ".

قلت: وقد فسّر ابن حجر كلام البخاري بـ"أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ لا يتابع على ذكر ابن عباس، في هذا الحديث فقد أرسله البقية".

قال ابن حجر: "أَيُّ لَا يُتَابَعُ هَرُّ بْنُ جَمِيلٍ عَلَى ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِأَنَّ سَلَةَ غَيْرِهِ، مَرَّادٌ بِذَلِكَ خُصُوصَ طَرِيقِ خَالِدِ الْحَدَّاءِ عَنْ كُرْمَةَ، وَهَذَا عَقِبُهُ بِرِوَايَةِ خَالِدٍ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانِ عَنْ خَالِدِ هُوَ الْحَدَّاءِ عَنْ كُرْمَةَ سَلًا، ثُمَّ وَابِرَ أَهْمِ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ سَلًا وَعَنْ أَيُّوبَ صَدُوقٍ وَرِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ الْمَوْصُولَةَ وَصَدَّهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ" (٦٧).

مناقشة الانتقاد:

لما أخرج البخاري حديث أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ موصولاً عقبه بخمسة طرق ذكرها متوالية في نفس الموضع من الكتاب والباب مباشرة بعد ذكر حديث أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ (٦٨).

وعليه فقد بين الإمام البخاري رحمه الله الاختلاف

على رواية هذا الحديث، واختار أن يبتدئ في البداية بحديث أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ (٦٩) الموصول، وهذا هو الموضع الوحيد الذي أخرج البخاري فيه لأُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ، ويبدو أن الإمام البخاري يصحح روايته حتى لو خالف بها أصحاب الثقفي، مع بيانه كما ذكر في نسخة أبي ذر الهروي أن أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ لا يتابع عن ابن عباس، ومعتد البخاري في ذلك أن الحديث جاء موصولاً وصح من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا.

قال ابن حجر: "... قد حكى البخاري الاختلاف فيه وعلقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا، وعن أيوب موصولاً؛ وذلك لما يقوي رواية جرير بن حازم وفي رواية أبي ذر عن المستملي من الزيادة قال البخاري عقب حديث أُرْهِرُ بْنُ جَمِيلٍ لا يتابع فيه عن ابن عباس" (٧٠).

الحديث السادس:

وهو حديث مُسَدَّدٌ عَنْ أَبِي حَوْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ عِبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ جَدِّهِ وَأَفْعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّنَا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدَالِيْسَ مَعْنَا مَدَى ... (٧١) (٧٢).

موضع الاختلاف في النسخ:

خالف ابن السكن بقية رواة الصحيح فروى حديث أبي الأحوص وأسقط منه "عن أبيه".
 قال الجياني: "هكذا جاء هذا الإسناد من طريق أبي الأحوص: "عن عباية بن رفاعة، عن أبيه عن جده رافع بن خديج" لأبي زيد المرزوقي، وأبي أحمد الجرجاني، ولأبي ذر عن شيوخه الثلاثة كلهم عن الفربري، وكذلك جاء في نسخة النسفي. وسقط قوله "عن أبيه" في نسخة ابن السكن وحده، إنما عنده عن عباية بن رفاعة عن جده وأظنه من إصلاح ابن السكن" (٧٣).

مواضع الانتقاد:

(١) وقد انتقد الجياني فعل ابن السكن قائلاً: "والأولى في رواية أبي الأحوص أن يكون فيه "عباية عن

قواعد النقد أن حديث أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد".

الحديث السابع:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: لَمَّا صَرَّرَ سَوَّلَ اللَّهُ الطَّائِفَ فَلَمْ يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا قَالَ: "إِنَّا قَائِمُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَتَقَلَّ عَلَيْهِمْ..."(٧٥).

موضع النقد:

حديث عمرو بن دينار عن أبي العباس الشاعر عن عبد الله في قصة حصار الطائف اختلف فيه على ابن عيينة في اسم والد عبد الله هل هو عمر بن الخطاب، أو عمرو بن العاص، فوقع في أكثر النسخ من صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر يعني ابن الخطاب وهي نسخة أبي علي بن السكن، وأبي زيد المرزوي، و في نسخة أبي ذر عن شيخه أبي اسحاق المستملي، وأبي محمد الحموي السرخسي(٧٦). وعلى هذا يكون معظم الرواة عن الفربري اثبتوها بالضم أي (عن عبدالله بن عمر بن الخطاب)، وفي بعضها عن (ابن عمرو) وذلك في نسخة الأصيلي عن شيخه أبي أحمد الجرجاني، وفي نسخة النسفي عن البخاري، وفي نسخة الكشميهني(٧٧).

تحرير الخلاف:

رجح أكثر العلماء رواية ابن عيينة عن (ابن عمرو ابن الخطاب) مستثنين على أدلة متعددة ومن هؤلاء الإمام الدارقطني وأبو علي الجبائي والمزي والقسطلاني، وفيما يأتي بعض من الأدلة التي استندوا عليها:

(١) قول أبي زيد المرزوي: "كذا في أصل الشيخ يعني الفربري عن عبدالله بن عمر، يعني عن ابن الخطاب". وهذا ما أكده الأصيلي في روايته عن شيخه: "حيث قال قرأته على أبي زيد" ابن عمرو بفتح العين وبسكون الميم"ورد علي: "ان عمر بضم العين".

(٢) قول أبي علي الغساني معلقا على كلام الأصيلي:

أبيه عن جدلان تنص الرواية كما حفظت عن راويها على ما فيها".

(٢) وانتقد عبد الغني بن سعيد الحافظ الأزدي:رواية البخاري عن مسدد، عن أبي الأحوص، عن سعيد ابن مسروق، عن عباية بن رفاع، عن أبيه عن جده رافع بن خديج فقال: "وأخطأ أبو الأحوص في هذا حيث قال عن أبيه عن جده"، وقد حذف البخاري في الصحيح قوله عن أبيه فصار عن عباية عن جده رافع وهو الصواب. قال وهذا أصل يعمل عليه من بعد البخاري إذا وقع له خطأ في حديث أن يسقطه"(٧٤).

(٣) إخراج البخاري لرواية أبي الأحوص التي فيها زيادة، فأبو الأحوص خالف سائر رواة الحديث كالثوري وشعبة وزائدة وعمر بن عبيد الطنافسي وغيرهم.

مناقشة الانتقاد:

+ رواية ابن السكن تعد تصرف منه خالف به بقية رواة الصحيح، والأصل الصحيح هو ما رواه بقية الرواة بإثبات الزيادة.

٤ رواية أبي الأحوص انتقدها عبد الغني بن سعيد الحافظ الأزدي على اعتبار أن الإسناد متصل دون زيادة (أبيه)، ولكنه اعتقد أن الإمام البخاري حذف من رواية أبي الأحوص ذكر أبيه. وهذا خطأ بينه الإمام الجبائي في التقييد، فما وقع لعبد الغني هو رواية ابن السكن التي أسقط منه (أبيه) مخالفا جميع النسخ للصحيح والتي روي الحديث فيها بزيادة (أبيه).

٤ إخراج البخاري لرواية أبي الأحوص يُفسر بأمرين الأول أن عباية سمع الحديث من أبيه عن جده، والثاني أن هذا من المزيد في متصل الأسانيد.

وهذا ما ذكره ابن حجر في هدي الساري حيث قال: "أخرج البخاري الوجهين ولا بعد في أن يكون عباية سمعه من جده مع أبيه فنكر أباه فيه. والذي يجري على

لُبس و اضطراب في الرواية، ولكن الأكثرية من رواة الصحيح رووا الحديث عن ابن عمر بن الخطاب وليس عن عمرو، وهذا أمر استند إليه العلماء في بيان وجه الصواب في الرواية.

خلاصة المبحث الثاني:

من خلال مناقشة الأحاديث السبعة التي ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمته على الفتح، نلاحظ أن أربعة أحاديث منها وقع الاختلاف فيها من قبل رواة صحيح البخاري بسبب وجود اختلاف في أصل الحديث على أحد رواة الحديث. وهي الأحاديث: الأول و الثاني، والثالث، والسابع. وأما الحديث الرابع فسبب انتقاد أبي مسعود الدمشقي ليس الإمام البخاري وإنما هو من سبق القلم أو نه وقع من قبل الإمام الفرّ بري. وأما الخامس فقد زاد أبو ذر قولاً للبخاري يرد فيه على انتقاد الدارقطني إخراج البخاري لحديث أهر بن جميل. والسادس: وقع الانتقاد على الحديث بشكل عام من قبل عبد الغني ابن سعيد بسبب استشهاده بتصرف ابن السكن وحذفه راويًا، ظناً منه من تصرف البخاري.

المبحث الثالث

الأحاديث التي بين فيها أبو علي الجبائي أوهام رواة الصحيح

صنّف الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغسّاني المعروف بالجبائي (ت ٤٩٨هـ) كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل" في خدمة الصحيحين فاعتنى فيه بما يشتهر ويشكل من أسماء الرواة في الصحيحين، وتمييز من يلتبس منهم ببعض، والتنبيه على الأوهام الواقعة فيهما من قبل الرواة، حيث خصص الجزء الثاني من كتابه لدراسة الأوهام التي وقعت للرواة في نسخ البخاري، واهتم في كتابه بالاختلافات بين نسخ صحيح البخاري، وبين أسباب الاختلافات التي وقعت بين أصحاب النسخ، وأزال اللبس والغموض عند كل من اعتقد أن هذه الاختلافات مصدرها الإمام البخاري رحمه الله، وقد استوعب في هذا الجزء من كتابه خمسة وثلاثين

"وهو الصواب، وقد غلط في هذا كثير من الناس منهم علي بن المديني، فقال عبدالله بن عمرو وخطأه في ذلك حامد بن يحيى البلخي، ورجع إليه ابن المديني".

٣) ذكر أبو الحسن الدارقطني القولين في هذا الإسناد في كتاب العلل، ثم قال: والصواب من قال ابن عمر بن الخطاب".

٤) إخراج أبي مسعود الدمشقي الحديث في مسند عبدالله بن عمر، عن البخاري في الأطراف. وكذلك أخرجه الحميدي^(٧٨)، وأبو خيثمة في مسنديهما حيث أخرجا الحديث في مسند ابن عمر ابن الخطاب.

٥) الاختلاف مصدره اضطراب ابن عيينة في روايته للحديث، فقد اختلف أصحاب ابن عيينة عليه فأصحابه الأقدمون رووه بالضم، والمتأخرون رووه بالفتح. قال المزي: "منهم من قال: عن عبد الله بن عمر؛ ومنهم من قال: عن عبد الله بن عمرو، وكان القدماء من أصحاب سفيان يقولون: عن عبد الله بن عمر، كما وقع عند البخاري في عامة النسخ. وكان المتأخرون منهم يقولون: عن عبد الله بن عمرو، كما وقع عند مسلم والنسائي في أحد الموضوعين. ومنهم من لم ينسبه كما وقع عند النسائي في الموضوع الآخر. والاضطراب فيه عن سفيان"^(٧٩). وقد استشهد المزي بقول: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني: "بلغني أن إسحاق بن موسى الأنصاري وغيره قالوا: عبد الله بن عمرو. ورواه عنه يعني عن سفيان من أصحابه من يفهم ويضبط، فقالوا: عبد الله بن عمر".

وقد ذكر العلماء أن هذا الاختلاف لا يعد قادحاً وذلك لأن الحديث يدور حول صحابي، وهم كلهم عدول ﷺ وأرضاهم.

قلت: ويظهر هنا أن سبب الاختلاف الذي وقع عند بعض رواة نسخ الصحيح هو بسبب اضطراب رواية ابن عيينة، الأمر الذي أوقع بعض رواة الصحيح في

- ومائة اختلاف وقع، قام بتحريرها والتعليق عليها وبيان الراجح فيها في أغلب الأحيان. وقد ارتكزت معظمها على الاختلافات في السند.
- وقد وقع من هذه المواضع التي نبه عليها ثلاثة عشر موضعاً اختصت بتبسيهات وانتقادات لأبي مسعود الدمشقي وغيره من المحدثين على أحاديث أخرجهما البخاري في صحيحه ولا علاقة لها باختلاف نسخ رواة الصحيح. وعليه فإن عدد الاختلافات التي نبه عليها أبو علي الجبائي في كتابه والمتعلقة باختلافات بين نسخ الصحيح هي اثنان وعشرون ومائة موضع نبه فيها على أوهام وأخطاء وقعت لرواة صحيح البخاري نقل فيها أقوال العلماء^(٨٠).
- وفي هذا المبحث سأقوم بتحليل ودراسة هذه الأحاديث للخروج بنتائج حول الأوهام التي نبه عليها الجبائي، من خلال بيان و رصد النسخ التي تكرر عليها التنبية، وأسباب هذه الاختلافات التي وقعت وأنواعها؛ وذلك لإعطاء تصور واضح عن طبيعة هذه الأوهام التي وقع فيها رواة صحيح البخاري، وقد عرضتها من خلال جداول بينت فيه النتائج التي توصلت لها.
- فمن خلال استقراء و تحليل الأحاديث التي علق عليها الإمام الجبائي في جزء التنبية على الأوهام من كتابه تقييد المهمل، قمت بالتوصل إلى تحديد صور الاختلاف التي وقعت بين رواة الصحيح. وقد وضحتها في الجدول (أ) حيث توصلت إلى ما يزيد على عشرين صورة من صور الاختلاف وقع فيها رواة الصحيح، تركز أكثرها وقوعاً في (ال راوٍ مكان راوٍ)، حيث تكرر وقوع ذلك في ثلاثين حديثاً تعددت أسبابها كوقوع التحريف أو التصحيف في الإسناد، أو بسبب وجود اختلاف على راوٍ في السند، وبعضها بسبب سلوك الجادة، وبعضها بسبب التباس اسم شيخ البخاري على الراوي. وغيرها من الأسباب.
- ويلي هذه الصورة من حيث الوقوع ما كان بزيادة أو حذفه في الإسناد وأسباب ذلك متعددة. ومن صور الاختلاف ما وقع مرة واحدة ومن ذلك:
- ١- حذف راويان من الإسناد وهما: وهذا الخطأ وقع لأبي زيد المرزوقي عندما وقع في نسخه حذف راويين من أول الإسناد (عياض بن محمد وإسحاق بن نصر)^(٨١).
- ٢- ومن صور الاختلاف ما وقع مرتين كقلب الإسناد:
- قلب اسم راوٍ: كما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي عندما قلب اسم راوٍ فجعل الحديث عن (محمد بن إسحاق الفروي)، والصواب (إسحاق بن محمد)^(٨٢).
 - قلب في السند: حيث وقع هذا في نسخة أبي زيد المرزوقي، عندما روى السند بقوله (وقال سعيد ابن سلمة عن أبي سلمة) والصواب (قال أبو سلمة، عن سعيد بن سلمة)^(٨٣).
- وأما عن أسباب وقوع مثل هذه الاختلافات: فاعرض فيما يأتي أهم أسباب وقوع الاختلافات بين نسخ صحيح البخاري بحسب الأحاديث التي انتقدها ونبه عليها الإمام الجبائي وأبو مسعود الدمشقي:
- السبب الأول: أن يكون في إسناد الحديث راوٍ مختلف عليه في رواية الحديث:**
- إن وجود اختلافات في أصل الحديث كوجود راوٍ مختلف عليه سبب من أسباب وقوع رواة الصحيح في اختلافات، الأمر الذي كان يوقع بعض الرواة في التباس معين أو يجعل بعضهم يجتهد في نسبة راوٍ ما، أو اعتماد وجه من وجوه رواية الحديث بحسب ما ذهب إليه بعض العلماء؛ وذلك لأن رواة الصحيحين لم يكونوا مجرد نقلة للحديث لا يعون ما ينقلون؛ بل كان الواحد منهم إذا رأى خطأ ما نقل الرواية كما سمعها ثم يعلق ويبين وجه الصواب، أو يضرب على الخطأ ويصحح، أو يختار وجه الصواب في المسألة بحسب ما يراه مناسباً فيرويه، وأمثلة هذا كثيرة أذكر منها:
- ١- الحديث الثالث الذي وقع في اختلاف في النسخ، ونبه عليه الجبائي في تقييد المهمل بسبب حذف راوٍ في الإسناد، وقد كان هذا بسبب الاختلاف على أيوب السخيتاني^(٨٤).
- ٢- الحديث السادس الذي قيد فيه ابن السكن يزيد بن

ب) تحريف (ابن) إلى (عن): مما يؤدي إلى الوهم بزيادة راوٍ في السند، و من الأمثلة على ذلك: ما وقع في نسخة الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني: قال عن ابن شهاب قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله، عن عبد الله ابن عتبة أن عائشة، وابن عباس" وهو خطأ والصواب: "عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة" وهو الراوي عن عائشة وابن عباس لا أبوه^(٩٢).

ج) تحريف (عن) إلى (ابن): مما يؤدي إلى حذف راوٍ في السند بسبب وهم أو خطأ وقع للراوي. ومثاله ما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي حيث قال: "عن صلة بن حذيفة"، والصواب: "عن صلة عن حذيفة"^(٩٣)، ووقع له أيضاً في حديث آخر (عن خالد بن عبد الله بن طوالة) بدلاً من "خالد بن عبد الله، عن أبي طوالة"^(٩٤).

د) تحريف (أبو) إلى (ابن): ومثاله: خالف أبو الحسن القابسي في روايته عن أبي زيد بقرية الرواة، فقال: "أبو المبارك" بدل قوله "ابن المبارك"، مما أوقعه في صورة إبدال راوٍ براوٍ فابن المبارك هو عبد الله، أما أبي المبارك فهو محمد بن سنان^(٩٥).

هـ) تحريف (ابن) إلى (أبي): ومثاله ما وقع في نسخة الأصيلي والقابسي عن أبي زيد المروزي وفي نسخة أبي ذر عن الكشميهني، حيث جعل المتابعة (قال: أبي جعفر) مكنى، والصواب (قال: ابن جعفر)^(٩٦).

و) تحريف (أبي) إلى (ابن): كما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي "عن ابن مسعود" وهو وهم، والصواب عن: (أبي مسعود) واسمه عقبة بن عمرو البديري^(٩٧).

السبب الثالث: سلوك الجادة:

وسلوك الراوي للجادة في روايته يؤدي إلى إبدال راوٍ مكان راوٍ أو زيادة راوٍ في السند، أو حذف في السند، ومن الأمثلة على ما وقع من اختلاف بسبب سلوك الجادة:

- في حديث: **عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عَنِ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ...**:
خالف ابن السكرني روايته عن الفربري فقال:

زريع، وقد روي في جميع نسخ الصحيح مهملًا، فاجتهد ابن السكن في تقييده بابن زريع، ولكن الأرجح أنه ابن هارون، وبين العلماء اختلافًا في تحديد يزيد هذا^(٩٥).

- حديث (٦٤) حيث وقع الاختلاف بين رواة الصحيح في تسمية مبهم في السند وهو (ابن أسيد)، وقال الجياني: أن هناك اختلافًا وقع لأصحاب الزهري في اسمه^(٩٦).

- وانظر الحديث الثاني، والثالث، والرابع، والسابع من المبحث الثاني، في هذه الدراسة.

السبب الثاني: التصحيف والتحريف:

والتصحيف: هو ما غير فيه النقط، والمحرف: هو ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف^(٩٧).

وقد كان هذا سببا من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى وقوع الأوهام والأخطاء من قبل الرواة، ومن صور الاختلاف التي وقعت بسبب التصحيف أو التحريف:

أ) وقوع تصحيف أو تحريف بالأسماء، من مثل (عمر، وعمر، سعد وسعيد، عبد الله وعبيد الله، سلمان وسليمان، ابن جعفر وأبي جعفر، ابن مسعود، وأبي مسعود، عبد الرحمن وعبد الرحيم، أبي ذبيان إلى أبي ظبيان، زيد إلى يزيد ... الخ). وهذا أمر له تأثير إذ انه يؤدي إلى إبدال راوٍ براوٍ، والأمثلة على ذلك:

+ كما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي من تصحيفات اذكر منها: قوله (ثم سألت الحضيف) والصواب (الحصين) بالصاد وليس بالضاد^(٩٨). وكذلك وقع في تحريف (عمر بن سعد) والصواب (عمر بن سعيد)^(٩٩). وقوله (قال سليمان أبو رجاء) وصوابه (سلمان) مكبراً لا مصغراً^(١٠٠).

٢ وكما وقع في نسخة أبي ذر الهروي: حيث قال: "عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة" والصواب ما روته الجماعة عن البخاري: "عن أبي سلمة والأعرج" وبدل قوله: (أبي جمره) بالجيم والراء قال (أبي حمزة) بالحاء والزاي وهو وهم^(٩١).

"عبدالله بن يوسف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر" جعل نافعاً بدل عبدالله بن دينار. وهو وهم. وقد خالف بذلك أصحاب الفريسي. وهذا سلوك جادة؛ لشهرة طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر^(٩٨).

لنهبان أبي صالح، لا لإبنيه صالح، ورواية من ذكرنا (ابن السكن، وأبو زيد، وأبو أحمد: "عن نافع وأبي صالح مكنى") صواب كما رووه، والوهم من أبي محمد الأصيلي^(١٠٢).

السبب الرابع: اجتهاد راوي الصحيح في تعديل أمر ما في نسخته:

وقد ظهر هذا الأمر بصورة واضحة في نسخة علي ابن السكن، وأبي محمد الأصيلي، وأبي ذر الهروي.

– فابن السكن كان في كثير من المواضع يصحح بعض الأمور، وقد كان الإمام الجبائي يعلق على الاختلافات التي وقعت في نسخته، بقوله (ولعله من إصلاحه) وهذا يعد مأخذاً عليه لأن راوي الكتاب ينبغي أن يروي الرواية كما سمعها، إلا إذا وقع في شك في كتابه أو سماعه فيقبله على أصول موثوقة. ومن الأمثلة التي وقعت لابن السكن في ذلك حديث أبي الأحوص الذي حذف منه رجل في الإسناد^(٩٩).

– أما الأصيلي فكان يورد الأحاديث كما يسمعا من شيوخه كأبي زيد المرزوي أو أبي أحمد الجرجاني، ويورد في حاشية نسخته تعليقا يصحح أو يضرب عن رواية معينة^(١٠٠). ولكنه كان يقع في بعض الأحيان في خطأ التصحيح فيأتي تصحيحه خلاف الصواب. وقد وقع ذلك في موضعين نبه عليهما الجبائي.

الأول في الحديث: الذي صح فيه الأصيلي نسخة شيوخه أبي أحمد الجرجاني، حيث جاءت الرواية (عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود) والصواب عن أبي مسعود، وما فعله الأصيلي هو أنه صحح الرواية في نسخته عن أبي أحمد فجعلها عن (ابن مسعود) وقد أخطأ فيما صوّب^(١٠١).

والثاني في حديث التصيد على الجبال، قال الجبائي: إلا أن أبا محمد كتب في حاشية كتابه: "هذا خطأ يعني الصواب عنده عن نافع وصالح مولى التوأمة. وليس كما ظنّ، والحديث محفوظ

السبب الخامس: وقوع شك بين أصحاب النسخ في تحديد اسم راوٍ ما، وقد يكون سبب الشك هو اختلاف لدى العلماء في تسمية هذا الراوي وقد وقع هذا في أكثر من حديث نبهت عليها في الجدول (أ). أذكر منها ما وقع من شك في نسخة ابن السكن وأبي زيد وأبي أحمد فقالوا: "حدثنا أحمد أو محمد بن عبيدالله الغداني"، على الشك. وقد علل الجبائي سبب ذلك وجود اختلاف بين العلماء في تسميته كما وقع عند البخاري في تاريخه^(١٠٣).

السبب السادس: وقوع الوهم أو الخطأ من راوي الصحيح دون وجود تعليل لهذا الخطأ: ومن صور ذلك:

١. ما وقع في نسخة عن النسفي وأبي زيد المرزوي عن الفريسي، من تعليق حديث بدل وصله بسبب حذف سماع البخاري من ثابت وهو ابن محمد العابد^(١٠٤).

٢. وهم في نسخة ابن السكن إذ التبس عليه اسم شيخ البخاري: فجعله إسماعيل بن زرارة، وليس في شيوخ البخاري على الراجح إسماعيل بن زرارة، وإنما هو عمرو بن زرارة^(١٠٥).

٣. تفرد أبو الحسن القابسي في إضافة صيغة تحديث قبل المتابعة: فقال: "حدثنا محمد بن فليح" قبل المتابعة، فأوهم وصلها، والبخاري لم يدرك محمد ابن فليح، والصواب كما روت الجماعة معلقاً^(١٠٦). وقد أشرت إلى صور الاختلاف ومواضعها في كتاب الجبائي من خلال الجدول الآتي (أ)، وجعلت الجدول الذي يليه (ب) في بيان عدد التبيّهات لكل نسخة من نسخ الصحيح لأعطاء تصور عن مسالة الاختلافات.

الروايات المنتقدة بسبب اختلاف نسخ صحيح البخاري أمين القضاء وشفاء الفقيه

جدول (أ) يوضح صور الاختلافات التي نبه عليها أبو علي الجبائي في كتابه ووقعت لرواة صحيح البخاري، مع بيان ترتيب الحديث الذي نبه على وقوع الاختلاف فيه بحسب تسلسله في كتابه:

الرقم	صورة الاختلاف التي نبه عليها أبو علي الجبائي	الأحاديث التي ورد فيها الاختلاف في كتاب تقييد المهمل (قسم البخاري التبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين)
١	إبدال راوٍ براوٍ	وقع هذا النوع من الاختلاف في ثلاثين حديثاً وهي: ٤٨/٤٦/٣٩/٣٨/٣٦/٢١/٢٠/١٠/٩ / ١١٣/١٠٧/١٠١/١٠٠/٩٨/٩٧/٩٦/٩٥/٩٤/٩١/٨٢/٨٠/٧٨/٧٤/٦٩/٦٨/٥٨/٥٤/٥٣/٥٢/٥١
٢	حذف راوٍ من السند	في أربعة عشر موضعاً: ١٢٩/١٢٤/١٠٢/٩٩/٨٧/٨٥/٧٣/٤٩ / ٤٥/٤٤/٣٠/١٨/١٤/٨/٣
٢	حذف روايان من الإسناد	حديث واحد: ٧٦ من نسخة أبي زيد المروزي حذف روايان من بداية الاسناد.
٣	زيادة راوٍ في السند	في عشرة احاديث: ١٧/٢٢/٣٣/٣٤/٦١/٩٢/١٢٣/١٢٧/١٣٤/١٠٥
٤	زيادة واو العطف في السند	في حديث: ٩٠: حدثنا محمد بن سيرين وحدثني معبد بن سيرين، والصواب حدثنا محمد بن سيرين، حدثنا معبد بن سيرين.
٥	الاختلاف في تقييد مهمل	في حديثين: ٥٩/٦
٦	وهم (خطأ) في تسمية راوٍ السند	في سبعة أحاديث: ١١٨/١١٢/٨٨/٦٥/٢٥/٢٣/١٥/١
٧	وهم (خطأ) في نسبة راوٍ في السند	في ثمانية أحاديث: ١١٨/٥٧/٥٥/٣٢/٣١/٢٨/٢٧/١٩
٨	ختلاف في ضبط اسم راوٍ في السند	في خمسة أحاديث: ١٣٣/١٢٥/٧٢/٣٣/٢٩
٩	تسمية راوٍ مبهم في السند	في حديث: ٦٤
١٠	وهم (خطأ) في وصل الحديث بدل إرساله	في حديثين: ٤٧/٢٦
١١	قلب إسناد	في حديثين: ٩٣/٤٣
١٢	وقوع سقط في المتابعة	في حديث: ١٦
١٣	تعليق حديث بدل وصله	في حديث: ٣٥، حذف صيغة التحديث بين البخاري وشيخه.
١٤	وصل حديث بدل تعليقه	في حديث: ٣٧ زاد صيغة تحديث فأوهم الاتصال ولا يصح.
١٥	قلب اسم راوٍ	في حديثين: ٨٩/٤٣
١٦	شك في تحديد راوٍ في السند	في ثلاثة أحاديث: ١٣٥/٦٣/٦٠
١٧	تنبيه على نسبة راوٍ في السند	في أربعة أحاديث ثلاثة منها نبه فيها ابن السكن على نسبة راوٍ: ١١٩/١٠٩/٧٥، وموضع نبه فيه لأصيلي على نسبة راوٍ: ٧٩.
١٨	اختلاف في تقييد اسم راوٍ أو في نسبه	في ثلاثة أحاديث: ١٢٢/١١٠/٥٩
١٩	إبدال حرف بحرف (عن بواو العطف) والعكس.	في حديث: ١١٦/٩٠
٢٠	إبدال في صيغة المتابعة (عن) بدل (في).	في حديث: (١٣) من التنبيهات
٢١	تصحيف في اسم راوٍ	في تسعة أحاديث: ١٢١/١٢٠/١١٥/١٠٦/٨١/٧٠/٥٦/٤٩/١١/٧
٢٢	حذف في المتن	حذف حرف العطف فتغير المعنى في حديث واحد: ٦٦
٢٣	تصحيف في المتن	في ثلاثة أحاديث نبه عليها: ١١١/١٠٣/٨٤

الروايات المنتقدة بسبب اختلاف نسخ صحيح البخاري أمين القضاء وشفاء الفقيه

جدول (ب) يبين أهم نسخ صحيح البخاري وعدد الروايات التي انتقدتها الإمام الجبائي لكل منها:

الرقم	اسم روائي النسخة	عدد الروايات المنتقدة التي وقعت فيها بعض الأوهام ونبه عليها الجبائي، وأصاب في ذلك، مع ذكر موضع كل منها من كتاب الجبائي بحسب ترتيبها المتسلسل في الكتاب:
١	نسخة الفرّ بري	خمس روايات نبه عليها الجبائي: الثالث والرابع منه نسبها الجبائي للبخاري، و لكن استدرك عليه ابن حجر بين أنها من الفرّ بري. - حذفت عبارة من رواية الفرّ بري في المتابعة التي ساقها البخاري بعد الحديث. (١٦) - سقط من نسخة الفرّ بري رجل في الاسناد وهو (أبو جمرة). (٤٩) - إبدال راوٍ براوي (روى الحديث عن ابن عمر) والصواب عن ابن عباس. (٥١) - (نبه على ذلك ابن حجر في الفتح). تسمية راوٍ، لم يسمه البخاري، وهو أبو جعفر المنادي. (٨٨) نبه على ذلك بن حجر في الفتح، واستدل برواية النسفي. - نسب (الفضل بن دكين) وهو معروف بنسه إلى جده، إلى والده فقال (الفضل بن زهير) (١١٠).
٢	إبراهيم بن معقل النسفي	ثلاث روايات: ٧٤/٤٢/٣٥
٣	أبي علي بن السكن	عشرون رواية: ١١٣/١٠٨/١٠٧/١٠٢/١٠١/٨٠/٦٩/٦٨/٦٤/٥٤/٥٣/٥٢/٣٦/٢٩/٢١/١٧/١٢/١٠/٦/١٣٤/
٤	أبو زيد المروزي	تسع عشرة رواية: ١٣٥/١٢١/١٢٧/١٢٥/١٠٣/٨٧/٧٧/٧٦/٥٢/٤٥/٤٢/٣٩/٣٥/٣٤/٣٠/١٨/١٥/٥/١
٥	أبو الحسن القابسي عن أبي زيد المروزي	خمس روايات: ٩٨/٥٨/٢٠/٧ وفي نسختي القابسي وعبدوس عن أبي زيد نبه الجبائي على وهم وقع في نسختها (٩٢)
٦	أبو محمد الأصيلي عن أبي زيد المروزي	موضعان: ٩٨/٢٢
٧	أبي أحمد الجرجاني	إحدى عشرة رواية: ١٠٣/٩٤/٩٣/٩٢/٨٢/٦٥/٥٢/٤٧/٤٢/٣٤/١٢
٨	الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني	خمس عشرة رواية: ١١٧/١١١/١٢٤/١٠٦/٩٦/٩٥/٨٩/٨٤/٧٩/٧٨/٧٤/٦٦/٤٦/٩
٩	أبو محمد الأصيلي	ست عشرة رواية: ١٢٠/١١٨/١١٤/١٣٣/١٢٣/١٠٩/١٠٠/٧٣/٦١/٦٠/٤٨/٣٢/٢٨/٢٧/٢٦/٢٥
١٠	أبو الحسن القابسي	خمس عشرة رواية: ١٢٠/١١٩/١٣٣/٩٩/٩٧/٩٠/٨١/٥٧/٥٦/٤٤/٤٣/٣٨/٣٧/٣١/١١
١١	أبو ذر الهروي	نبه الجبائي على ثلاثة أوهام وقعت في رواية أبي ذر (١٠٤/٧٠/٣٣) وفي نسخته عن الكشميهني خمسة أوهام (٩٨/٤٩/١٣/٣/١) وعن أبي محمد الحموي أربعة (٨٤/١٩/٨/٣)، وعن المستملي اثنان (١١٦/٥٥)

الخاتمة:

ويعد هذه الدراسة فقد خلصنا إلى ما يأتي:
أولاً: تعددت صور الاختلاف التي وقع فيها رواة الصحيح فكان من هذه الصور التي وقعت وجود زيادة في الأسانيد، أو حذف حديث ما من موضع معين ونكره في موضع آخر، أو حذف راوٍ ما أو صيغة أو حرف، بالإضافة إلى وقوع التصحيف أو التحريف في أسماء بعض الرواة، أو في صيغة التحديث، أو وقوع إبدال في أسماء الرواة، و في بعض الأحيان قلب اسم الراوي. وغيرها من الصور التي يتكرر وقوعها عند رواة كتب

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وبعد ...
فإن المتتبع لكتاب الإمام الجبائي وانتقادات العلماء على أحاديث صحيح البخاري يلمس حرصاً كبيراً من علمائنا في الذب عن صحيح البخاري وضبط مروياته، حتى لو كان الاختلاف الذي وقع غير مؤثر وصورته بسيطة، إلا أن الأمانة العلمية ودقة منهج المحدثين جعلتهم يتتبعون كل رواية للصحيح ومقابلتها وتحليلها أي اختلاف وقع بينها.

الأحاديث بشكل عام.

ثانياً: إن وقوع هذه الاختلافات بين رواية الجامع الصحيح ليس أمراً مقتضراً على رواية الجامع الصحيح للإمام البخاري، وإنما شابهت الاختلافات التي وقعت بين رواية عدد من كتب السنة ومصادرنا اختلافات متعددة؛ كالاختلافات التي وقعت بين رواية موطأ الإمام مالك، والاختلافات التي وقعت بين رواية مسند الإمام أحمد، وغيرها من المصنّفات الحديثية، الأمر الذي يعد ظاهرة علمية طبيعية لا تنقص من قدر أي مصنف حديثي.

ثالثاً: الاختلافات التي وقعت بين الرواة استطاع العلماء رصدها وتحريها في أغلب المواضع من خلال بيان وجه الصواب فيها وذلك بتتبع بقية النسخ الأخرى للصحيح، وسبر طرق الحديث الذي وقع الاختلاف فيه، ومعرفة تراجم الرواة لمعرفة اللقاء والمعاصرة، الأمر الذي ساعد على ضبط الروايات وترجيح وجه الصواب في كل مسألة، وهذا ما كان يقوم به الإمام الجبائي في كتابه والحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح.

رابعاً: نسبة الانتقادات والتبنيها تباينت من راوٍ لآخر من أصحاب النسخ، وقد كانت الاختلافات التي وقعت بسبب الفرّ بري والنسفي قليلة جداً، في حين وقع لابن السكن وأبي الحسن القابسي، والأصيلي. وأبو زيد المرزوقي العدد الأكبر من هذه التبنيها، وكانت قليلة جداً في نسخة أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وهذا بالنسبة للأحاديث التي أوردها الجبائي في كتابه تقييد المهمل.

خامساً: إدعاء البعض بوجود أحاديث زائدها أو أنقصها رواية الصحيح، يرد عليه بأنه لا يوجد حديث زيد أو انقص إلا وأصله موجود في الصحيح، وإنما المسألة تتعلق بمسألة تكرار الحديث في موضع معين دون موضع، وتقطيعه قد كان هذا سبباً دفع بعضاً من أصحاب النسخ كأبي ذر الهروي والنسفي إلى الاجتهاد في مسألة ترتيب الأحاديث من حيث التقديم والتأخير وهي مواضع محدودة جداً يدل على ذلك إشارات اليويني في نسخته، وتبنيها ابن حجر العسقلاني في الفتح.

سادساً: وبالنسبة لأسباب هذه الانتقادات فهناك أسباب

تعود إلى ظروف الحديث الذي وقع فيه الاختلاف من قبل رواية الصحيح، فقد كان أحد الأسباب الرئيسية والهامة في وقوع بعض الاختلافات بين أصحاب النسخ هو وجود الاختلاف على راوٍ ما في سند الحديث، ووجود أكثر من صورة روي فيها الحديث. وهناك أسباب تعود إلى الرواة أنفسهم من مثل وقوعهم في خطأ أو وهم أو تصحيف، أو سلوك جادة، وقد بينتها في موضعها.

سابعاً: وقعت فوائد كثيرة بسبب الاختلافات التي وقعت بين النسخ ومن هذه الفوائد:

- الرد على انتقادات وجهت لبعض الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري.
- والتبني على الأخطاء أو الأوهام التي وقعت للرواة، فعندما يتقرد راوٍ بصورة معينة في الرواية ويخالف بذلك بقية رواية الصحيح فإن هذا مؤشر على وجود وهم ما وقع لأحد الرواة.

ومن الفوائد الأخرى للاختلافات تقييد راوٍ مهمل في السند، وبيان أسماء بعض الرواة وتوحيد نسبة راوٍ ما لم ينسب. وأمثلة ذلك:

١. ما وقع في نسخة ابن السكن عندما نسب (عباس بن الوليد النرسي) منسوباً، في حين جاء غير منسوب في النسخ الأخرى^(١٠٧).
٢. ما وقع في نسخة الأصيلي عندما نسب راوياً في السند وهو محمد فقال (حدثنا النفيلي) فبين نسبته وهي صحيحة، في حين أنه لم ينسب في بقية النسخ الأخرى^(١٠٨).

وختاماً فإن موضوع نسخ البخاري هو من الموضوعات الهامة التي يحتاج أن يفهمها ويدرسها الباحثون من أهل الحديث والاختصاص ليتم التعامل مع الصحيح وفق منهجية علمية سليمة. ولذا فإننا نوصي بدراسة مستقصية للانتقادات التي وقعت من العلماء على كل نسخة من نسخ الصحيح، لتحديد حجمها ومعرفة أسبابها والراجح منها. ومن ثم تبني المؤسسات التعليمية

(١٢) الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ للذهبي، ج ٣، ص ٩٣٧.

انظر: ابن رشيد السبتي، إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، ص ٢٢.

(١٣) ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٧٦.

(١٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٢٢٢.

(١٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٢٣.

(١٦) السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، ط ١، تعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان بيروت، ١٩٨٨م، ج ٥، ص ٥١١.

(١٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٨١.

(١٨) ابن حجر فتح الباري، ج ١، ص ٨.

(١٩) الخطابي، أبي سليمان بن حمد أعلام، (ت ٣٨٨هـ)، أعلام السنن في شرح صحيح البخاري، ط ١، ص ٢، (اعتنى به محمد سمك، وعلي مصطفى)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ١٨.

(٢٠) ابن رشيد السبتي، محمد بن عمر الفهري الأندلسي، (ت ٧٢١هـ)، إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، تحقيق: محمد الحبيب بن خوجه، ص ١٦.

(٢١) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (ت ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٨٨.

(٢٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٢، ص ١٤.

(٢٣) انظر الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد البزار، ج ١، ص ٨.

(٢٤) انظر سيزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ترجمة: د. محمود فهمي حجازي، وراجعه: د. عرفة مصطفى، ود. سعيد عبد الرحيم، السعودية، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ج ١، ص ٤٢٦ - ٢٢٧.

(٢٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٣.

(٢٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٤.

(٢٧) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٧، وانظر:

والبحثية إخراج طبعة منقحة لصحيح البخاري بإثبات الراجح من نسخ الصحيح.

الهوامش:

(١) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م، ج ١٥، ص ٥.

(٢) لفر بُري: بفتح الفاء والراء وسكون الباء الموحدة وبعدها راء أخرى، السمعاني، أبو سعد عبد الكريم ابن محمد بن منصور التميمي (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، تقديم: عبدالله عمر البارودي، بيروت، دار الحنان، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٣٥٩.

(٣) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (ت ٦٧٦هـ)، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٢١.

(٤) الحافظ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٨.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٢٧٩.

(٦) المرجع السابق، ج ١٢، ص ٣٩٨.

(٧) ابن رشيد السبتي، محمد بن عمر الفهري الأندلسي، (ت ٧٢١هـ)، إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، تحقيق: محمد الحبيب بن خوجه، ص ١٦.

(٨) أبو اسحاق المستملي، سمع الكثير، وخرج لنفسه معجماً، وحدث بصحيح البخاري مرات عن الفر بُري، وكان ثقة صاحب حديث. انظر: شذرات الذهب، ٨٦/٣.

(٩) ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج ٣، ص ١٠٠.

(١٠) المرجع السابق، ج ٣، ص ١٢٣. وكان ثقة، والكُشميهني: بضم الكاف وسكون الشين المعجمة وكسر الميم وسكون الياء المنقوطة من تحتها باتنتين وفتح الهاء وفي آخرها النون. السمعاني، الأنساب، ج ٥، ص ٧٥.

(١١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ١٢.

- (٤٣) انظر: ابن حجر، فتح الباري، كتاب الاستسقاء، ج ٢، ص ٥٠١.
- (٤٤) المرجع السابق، كتاب العيدين "باب من خالف الطريق إذا رجع يوم عيد" ج ٢، ص ٤٧٢، رقم (٩٨٦).
- (٤٥) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ١٤٢٩هـ، (ط ١)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، ج ١، ص ١٠٠، رقم (٤٦٦). وطرفاه هو الحديث الرابع من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني، انظر: هدي الساري، ص ٣٦٩ - ٣٧٠.
- (٤٦) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ج ١، ص ٣٤٩.
- (٤٧) أبو علي الجبائي، التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة، قسم البخاري، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، الرياض، دار اللواء، ١٩٨٧م، (ط ١)، ص ١٠٢.
- (٤٨) انظر: هدي الساري، ص ٣٦٩.
- (٤٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٦٥. وهذا الحديث روي بثلاثة طرق مختلفة عن فليح بن سليمان، قال الإمام الجبائي: "ولعل فليحاً كان يحدث به مرة عن عبيد بن حنين ومرة عن بسر بن سعيد ومرة يجمعهما وكل صواب. والحديث محفوظ لسالم أبي النضر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد جميعاً عن أبي سعيد الخدري".
- (٥٠) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، برواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٥ أجزاء، ج ١، ورقة ٦٠، (وجه).
- (٥١) البخاري، الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٠٠.
- (٥٢) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العيدين، بامتن خالف الطريق إنرا جعو م العيد، ج ٢، ص ٢٣، حديث رقم (٩٨٦).
- (٥٣) انظر: ابن حجر، فتح الباري ج ٢، ص ٤٧٢، حديث رقم (٩٨٦)، وخلاصة كلام ابن حجر أن في العبارة حذف وإبهام أزاله أبو نعيم في المستخرج حيث بين
- ابن رشيد السبتي، إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، ص ٢١. وانظر: الخطابي، أعلام السنن في شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ١٨.
- (٢٨) ابن رشيد السبتي، إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، ص ٢١.
- (٢٩) صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٩، حديث رقم ٣٧٦٧. وانظر: فتح الباري، ج ٧، ص ١٠٥.
- (٣٠) صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٩، حديث رقم ٣٧٦٧.
- (٣١) صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٩، حديث رقم ٣٧٦٨.
- (٣٢) انظر: فتح الباري، ج ٧، ص ١٠٥.
- (٣٣) انظر: فتح الباري، كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، ج ١، ص ٩٦، رقم ٤٠.
- (٣٤) الجبائي، الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغساني (ت ٤٩٨هـ)، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد عزيز شمس، السعودية، دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ/٢٠٠٩م، الحديث الرابع عشر في التنبيهات. ج ٢، ص ٥٩٠.
- (٣٥) المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٧٩. الحديث التاسع في التنبيهات.
- (٣٦) صحيح البخاري، ج ١، ص ٧، حديث رقم (٣). وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٢٤.
- (٣٧) صحيح البخاري، ج ١، ص ٧٤، حديث رقم ٣٣٤.
- (٣٨) هذا مقطع من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري في الكتاب والباب المذكورين، حديث رقم ٣٣٤. وانظر: كلام الحافظ في الفتح، ج ١، ص ٤٣٣.
- (٣٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ، ج ١، ص ١٣، حديث رقم ٢٠. وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٧٠.
- (٤٠) انظر: فتح الباري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك العصر، ج ٢، ص ٣١، حديث رقم ٥٥٣.
- (٤١) صحيح البخاري، كتاب الأذان، ج ١، ص ٢٤. وانظر فتح الباري، ج ٢، ص ٧٧.
- (٤٢) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فراجع فيه حتى يفهمه، ج ١، ص ٣٢. وانظر: فتح الباري، ج ١، ص ١٩٦.

وروى أبو تميملة يونس بن محمد هلال حديث عن فليح بن سليمان عن سعيد بن جابر بن عبد الله. قالوا فنادت بعبعض أهل العلم للإمام إذا خرج في طريق أنير جع فيغيره أثباعاً له لهدد يث وهو قول الشافعي حديث جابر كأنه أصح، انظر: الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى (٥٢٧٩)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج ٢، ص ٤٢٠، حديث رقم (٤٩٦).

(٥٥) انظر: الحامدي، التنبيه على الأوهام، ص ١١٥.
(٥٦) "قال عنه يحيى بن معين بأنه ضعيف، وهو أقرب إلى اسماعيل بن أويس، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال أبو أحمد بن عدي: ولفليح أحاديث صالحة يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة، ويروي عن هلال بن علي عن عبد الرحمان بن أبي عمرة عن أبي هريرة، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر، وغيره أحاديث مستقيمة، وغرائب". المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج ٢٣، ص ٣٢١. وقال ابن حجر في التقريب: فليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ١٩٨٦م، (ط ١)، ص ٤٤٨.

(٥٧) البخاري، الجامع الصحيح كتاب الحج، باب من صدقني كعتي الطو أفرار جلمن المسجد، ج ٢، ص ١٥٤، رقم ١٦٢٦.

(٥٨) هدي الساري، ص ٣٧٧، الحديث الرابع والعشرون من الأحاديث المنتقدة.

(٥٩) الجبائي، تقييد المهمل، ج ٢، ص ٦٠٨.

(٦٠) ابن حجر، فتح الباري، ج ٣، ص ٥٦٩.

(٦١) كتاب أحاديث الأنبياء، بأقول الله وقر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها، ج ٤، ص ١٦٦، رقم ٣٤٣٨. وانظر: هدي الساري، ص ٣٨٤، الحديث الثاني والخمسون من الأحاديث المنتقدة. وانظر: فتح الباري لابن حجر، ج ١٠، ص ٢٣٨، حديث رقم

فيه أن عبارة (وحديث جابر أصح) هي من قول (محمد بن الصلت عن فليح)، وقد سقطت عند أصحاب الفر بري، وبقي ما عدا ذلك، قال أبو نعيم: أخر جاليزاري عن محمد بن أبي تميملة قال: تابعه يونس بن محمد عن فليح وقال محمد بن الصلت: عن فليح عن سعيد بن أبي هريرة عن جابر أصح".

قال ابن حجر في الفتح: وبه نجزم أبو مسعود في الأثرين وكذا أشار ليبلير قاني وقال البيهقي: إنه وقع كذلك في بعض النسخ كأنه واية حماد بن شاكر عن البخاري. ثم أجمعنا واية السفي قوله وحدث جابر أصح فسلم من الإشكال هو مقضى قول الثرمذي "وأه أبو تميملة ويونس بن محمد عن فليح عن سعيد بن جابر" فعلى هذا يكون سقط من رواية الفر بري قوله "قال محمد بن الصلت عن فليح" فقط بقي ما عدا ذلك، هذا على واية أبي علي بن السكن وقد وقع ذلك في نسخة من رواية أبي هريرة عن مشايخه، وأما على واية الباقيين فيكون سقط إسناد محمد بن الصلت كله.

قلت ما أشار إليه ابن حجر فيما يتعلق بوجود رواية لأبي زر تشابه لفظ ابن السكن صحيح وذلك أني رجعت إلى النسخة اليونانية ووجدت أنه صح عن أبي زر من طريق أحد مشايخه روايته بعد حديث أبي تميملة قوله: "تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح". (صحيح البخاري، النسخة اليونانية، ج ٢، ص ٢٣).

(٥٤) أخرج الترمذي حديث أبو تميملة عن أبي هريرة، كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النبي ﷺ إلى العيد فيطربون جوعه من طرب يقرأ، حيث قال: حدثنا عبد الأعلى بن عبد بن عبد الأعلى الكوفي وأبو زرعة قالوا حدثنا محمد بن الصلت عن فليح بن سليمان عن سعيد بن جابر عن أبي هريرة قال كان النبي ﷺ انظر يوم العيد فيطربون جوعه فيغيره. قال وفي الباب عن عبد الله بن عمر وأبي أفع. قال أبو عيسى حديث أبي هريرة عن جابر أصح.

- (٣١٨٣).
 ٥ حديث سليمان عن حماد عن أيوب عن عكرمة
 مرسلًا. ج٧، ص٤٧، حديث رقم (٥٢٧٧).
 (٦٩) "أزهر بن جميل: بن جناح الهاشمي مولاهم البصري
 الشطي، بالمعجزة وتشديد الطاء صدوق". انظر: ابن
 حجر، **تقريب التهذيب**، ص٩٧.
 (٧٠) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٣٩٤، الحديث الثمانون
 من الأحاديث المنتقدة.
 (٧١) "وليس معنا مدى" بضم أوله- مخفف مقصور جمع
 مدية بسكون الدال بعدها تحتانية وهي السكين، سميت
 بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أي عمره". ابن حجر،
فتح الباري، ج٩، ص٦٢٨.
 (٧٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الأضاحي، باب إذا
 أصاب قوم غنيمَةً فذبح بعضهم غنمًا أو إبلا بغير
 أمرٍ أصابهم ج٧، ص٩٨، حديث رقم (٥٥٤٣).
 (٧٣) تقييد المهمل، باب إذا أصاب قوم غنيمَةً فذبح بعضهم
 غنمًا أو إبلا بغير إذن أصحابه، ج٢، ص٧٢٢. رقم
 ١٠٢.
 (٧٤) **هدي الساري**، ص٣٩٦، الحديث الخامس والثمانون
 من الأحاديث المنتقدة.
 (٧٥) **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف
 في شوال سنة ثمان، ج٥، ص١٥٦، رقم ٤٣٢٥.
 وأخرجه أيضاً في صحيحه كتاب الأدب، باب التبسم
 والضحك، ج٨، ص٢٣، رقم ٦٠٨٦. وأخرجه في
 كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة، ج٩، ص١٣٨،
 رقم ٧٤٨٠، وقد أورده بعد إخراج الحديث كاملاً معلقاً
 بإثبات بالرواية عن (ابن عمر).
 (٧٦) وبالعودة للنسخة الوينينة أثبت اليونيني في نسخته
 (عبدالله بن عمرو) ونبه على اختلاف رواية أبي ذر
 عن شيخه.
 (٧٧) أبو علي الجبائي، التنبية على الأوهام، ص٢٥٤.
 وانظر: ابن حجر، **هدي الساري**، ص٤٠١.
 (٧٨) **مسند الحميدي**، ج٢، ص٣٠٩، رقم ٧٠٦.
 (٧٩) **المزي، تحفة الأشراف**، ج٧، ص٣٣٨.
 (٨٠) والمواضع الإثني عشر التي فيها تنبيهات وانتقادات لا
 تتعلق باختلاف النسخ هي بحسب ترتيب ذكرها في
 كتاب (تقييد المهمل/ التنبية على الأوهام/ قسم
- (٦٢) الجبائي، **تقييد المهمل**، ج٢، ص٦٥٨.
 (٦٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٠، ص٢٤١.
 (٦٤) والحديث أخرجه الإمام البخاري في **صحيحه** أكثر من
 موضع منها:
 ١) كتاب الحج، باب التلبية إذا انحدر في الوادي،
 ج٢، ص١٣٩، حديث رقم (١٥٥٥)، وفيه زيادة ذكر
 الدجال.
 ٢) كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى واتخذ الله
 إبراهيم خليلاً: قال البخاري: بيان بن عمر وحدثنا
 النضر أخبرتنا ابن عون عن مجاهد أنه سمع ابن عباس
 رضي الله عنهما يقولان: قال بين عينيه مكتوب
 كافر أو كف قال لم أسمعُه ولكنه قال أما إبراهيم
 فأنظر وإلي صادقكم وأما موسى فجعد آدم على جمل
 أدمر مخطوم بخلبة كائني أنظر إليهما في الوادي".
 ج٤، ص١٤٠، رقم ٣٣٥٥.
 ٣) وفي كتاب اللباس، باب الجعد، ج٧، ص١٦٢،
 حديث رقم (٥٩١٣). من طريق محمد بن المثنى عن
 ابن أبي عدي، عن أبي عون.
 (٦٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الطلاق، باب الخلع
 وكيف الطلاق فيه، ج٧، ص٤٦، حديث رقم (٥٢٧٣).
 (٦٦) انظر: **صحيح البخاري**، النسخة اليونينية، فقد أشار
 اليونيني إلى أن هذه الزيادة ثبتت لأبي ذر عن اثنين
 من شيوخه، لكن ابن حجر ذكر أنها عن المستملي
 فقط. ج٧، ص٤٦، حديث رقم (٥٢٧٣).
 (٦٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص٤٠١.
 (٦٨) وهي كالاتي:
 ١+ حديث إسحاق الواسطي بإسناده عن خالد الحذاء،
 رواه مرسلًا. ج٧، ص٤٦، حديث رقم (٥٢٧٤).
 ٢+ وقاله إبراهيم بن طهمان عن خالد بن عكرمة مَعْنُ
 النبي ﷺ. رواه مرسلًا ج٧، ص٤٧.
 ٣ وعن أيوب بن تميم عن عكرمة عن ابن عباس،
 مرسلًا. ج٧، ص٤٧، حديث رقم (٥٢٧٥).
 ٤ حديث محمد بن عبدالله بن المبارك بإسناده عن
 عكرمة عن ابن عباس موصولًا. ج٧، ص٤٧، حديث
 رقم (٥٢٧٦).

- البخاري) كالاتي: (٢، ٤، ٢٣، ٢٤، ٤٠، ٤١، ٥٠، ٦٧، ٧١، ٨٣، ٨٦، ١٢٦، ١٢٨).
- (٨١) انظر: الجياني، **تقييد المهمل**، باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن، ج ٢، ص ٦٩٢، موضع الاختلاف رقم (٧٦).
- (٨٢) **المرجع السابق**، كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس، ص ٦٣٦. موضع الاختلاف رقم (٤٣).
- (٨٣) **المرجع السابق**، حديث أم زرع، ج ٢، ص ٧١٠، الموضوع رقم (٩٣).
- (٨٤) **تقييد المهمل**، باب رب مبلغ أوعى من سامع، ج ٢، ص ٥٦٩. ولمزيد من الأمثلة انظر الحديث السابع من البحث، وانظر حديث (٦٣) من تقييد المهمل.
- (٨٥) **المرجع السابق**، باب "غسل المني وفركه"، ص ٥٧٦.
- (٨٦) **المرجع السابق**، من كتاب المغازي، ج ٢، ص ٦٧٠.
- (٨٧) عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص ٤٤٥.
- (٨٨) انظر الحديث الحادي عشر من تنبيهات الجياني.
- (٨٩) الحديث رقم (٥٦) من **تنبيهات الجياني**، في باب مناقب عمر بن الخطاب، ص ٦٦٣.
- (٩٠) الحديث رقم (٨١) من **تنبيهات الجياني**، في تفسير سورة المائدة، قوله تعالى: ﴿نَمَجَزْ أَلْدِرْ حَارِبُونَ اللّٰهُ رَسُوْلَهُ﴾، ص ٦٩٦.
- (٩١) الحديث رقم (٤٩) من **تنبيهات الجياني**، من كتاب بدء الخلق، ص ٦٤٥، والآخر الحديث (٧٠) من **التنبيهات**، ص ٦٧٧، والحديث في باب غزوة الحديبية.
- (٩٢) الحديث رقم (١٠٥) من **تنبيهات الجياني**، ص ٧٢٦.
- (٩٣) الحديث رقم (٥٧) من **تنبيهات الجياني**، ص ٦٦٤، وأخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب، باب مناقب أبي عبيدة، رقم ٣٧٤٥.
- (٩٤) الحديث رقم (٩٩) من **تنبيهات الجياني**، ص ٢٩٨.
- (٩٥) انظر الحديث.
- (٩٦) الحديث رقم (٩٨) من **التنبيهات**، من كتاب الأطعمة، باب تعرق العضد، ص ٧١٧.
- (٩٧) الحديث (٩٧) من **التنبيهات**، من كتاب الطلاق، باب اللعان، ص ٧١٦.
- (٩٨) انظر: الحديث العاشر في **تنبيهات الجياني**، من باب
- الجنب يتوضأ ثم ينام"، ص ٥٧٩.
- (٩٩) **تقييد المهمل**، في باب إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً بغير إذن أصحابه، ج ٢، ص ٧٢٢. رقم ١٠٢، وانظر: ص ٣٣ من البحث. ووقع هذا أيضا في الموضوع السادس من تنبيهات الجياني انظر الجدول المرفق (ج).
- (١٠٠) انظر: **تقييد المهمل** (الموضوع التي نبه عليها الجياني في كتابه: ١٠٠/٩٥/٩١/٨٢/٨٤).
- (١٠١) هذا ما ذكره ابن حجر في **الفتح**، كتاب التفسير، فضل سورة البقرة، حديث من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة، ج ٩، ص ٥٥٥، رقم ٥٠٠٨. قال ابن حجر: "ووقع في رواية عبدوس بدله" ابن مسعود" وكذا عند الأصيلي عن أبي زيد المرزوي (وفي نسخة عن أبي أحمد الجرجاني) وصوبه الأصيلي فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف، قال أبو علي الجياني: الصواب" عن أبي مسعود" وهو عقبه ابن عمرو. الحديث (٩١) من كتاب الجياني.
- (١٠٢) **تقييد المهمل**، ج ٢، ص ٧١٩. الحديث رقم (١٠٠). وأخرج البخاري الحديث في صحيحه في كتاب الصيد، باب التصيد على الجبال، رقم ٥٤٩٢.
- (١٠٣) الحديث رقم (٦٣)، من **تنبيهات الجياني**، باب "إتيان اليهود إلى النبي ﷺ"، ج ٢، ص ٦٦٩.
- (١٠٤) الحديث رقم (٣٥) من **تنبيهات الجياني**، من باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة. ج ٢، ص ٦٢٣.
- (١٠٥) الحديث رقم (٣٦) من **تنبيهات الجياني**، ومن كتاب الوصايا، ص ٦٢٥.
- (١٠٦) الحديث رقم (٣٧) من **تنبيهات الجياني**، من كتاب الجهاد، في باب درجات المجاهدين، ج ٢، ص ٦٢٧.
- (١٠٧) **المرجع السابق**، وفي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، ج ٢، ص ٦٩١. الموضوع رقم (٧٥).
- (١٠٨) **المرجع السابق**، "وفي سورة البقرة"، ج ٢، ص ٦٩٤، الموضوع (٧٩). وانظر: الأحاديث (١١٩/١٠٩) من **تنبيهات الجياني**.